



من أجل نقلة في إدارة الملف الليبي

ورقة تولىفية

(Note de synthèse)

تحت إشراف

شكري بحرية

فيفري 2016

بين يدي الورقة

تتسارع التطورات السياسية والعسكرية في القطر الليبي الشقيق منبئة بتحولات مهمة ستكون لها تداعيات كبيرة على كل دول الجوار وخصوصا على بلادنا. وعلى رأس هذه التطورات:

- ترجح الحل السياسي لمعالجة الأوضاع على أجنداث أخرى كانت محتملة.
- ترجح التدخل العسكري الدولي لدعم الحكومة الجديدة في المواجهة العسكرية الحاسمة مع المجموعات الإرهابية (داعش وأخوانها).

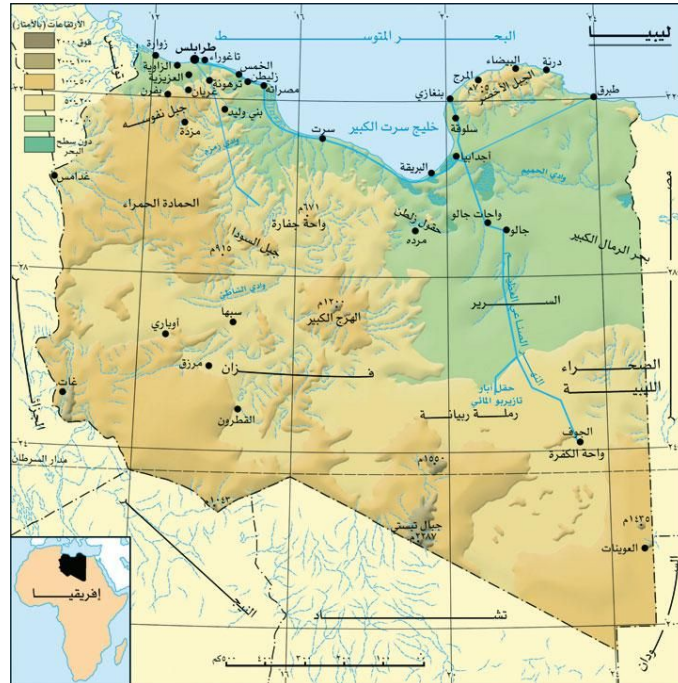
أمام هذه التطورات الوشيكة والمهمة لا تبدو بلادنا متوفرة على رؤية متكاملة للتعامل معها بهدف الحد من تداعياتها السلبية والاستفادة من الفرص التي قد توفرها، في غياب هيكل متخصص في متابعة التطورات في القطر الشقيق واقتراح السياسات المناسبة لمواجهتها.

هذه الورقة هي محاولة للإجابة على هذا التحدي في سياق ما أكدته ورقتنا السابقة في السياسة الخارجية¹ من ثوابت وموجهات.

وتؤكد الورقة على أنّ الاستعداد الضروري لتداعيات التدخل العسكري لا بد أن يندرج في مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار المصالح الإستراتيجية لتونس المعتمدة أساسا على بناء دولة ليبية موحدة.

وترى الورقة أنّ الأوضاع في ليبيا ستتطور في اتجاه أحد سيناريوهين: إما النجاح السريع للحل السياسي أو الانهيار الكلي والفضي، وتدعو بالتالي إلى الاشتغال سياسيا وديبلوماسية على إنجاح الحل السياسي باعتباره ضرورة إستراتيجية لتونس.

وبعد التذكير بأهم الثوابت التي قامت عليها سياستنا الخارجية، تقترح الورقة مجموعة من السياسات والتوصيات في التعامل مع الملف الليبي.



¹ انظر على موقع جسور www.joussour.org ورقة بعنوان " الحاجة الأكيدة إلى ترتيب جديد للعلاقة بين السياسة الخارجية والأولويات الوطنية" (أكتوبر 2015).

مكونات الورقة

- 1. ترجح الحل السياسي في ليبيا مع احتمال قوي لتدخل عسكري غربي**
- 4 أ. عناصر الحل السياسي
- 4 ب. دواعي ترجح الحل السياسي
- 5 ت. التدخل العسكري لم تحدد طبيعته ولا حجمه ولا توقيته
- 7 ث. التدخل له تداعيات مباشرة على تونس يجب الاستعداد لها دون هلع
- 7 ج. الاستعداد لا بد أن يندرج في مقارنة شاملة
- 2. دعم الحل السياسي هو المدخل الإستراتيجي لتونس في معالجة الملف الليبي**
- 7 أ. مصلحة تونس الإستراتيجية تتمثل في بناء دولة ليبية موحدة
- 7 ب. من منظور تونسي تواجه ليبيا ثلاثة تحديات كبرى متشابكة
- 8 ت. ليبيا بين سيناريوهين: إما النجاح السريع للحل السياسي أو الانهيار الكلي والفوضى
- 9 ث. التداعيات المحتملة على تونس في كلا الاحتمالين
- 10 ج. الاشتغال سياسيا وديبلوماسية على إنجاح الحل السياسي ضرورة إستراتيجية لتونس
- 3. عناصر التعقيد أمام الحل السياسي**
- 10 أ. الاعتراض المبدئي على الحل السياسي: الأجندات المضادة
- 10 ب. تعقيدات متعلقة بمضمون الحل السياسي
- 11 ت. تعقيدات متعلقة بتنزيل الحل السياسي
- 12 ث. استخلاصات متعلقة بتعقيدات الحل السياسي
- 4. إدارة الملف الليبي: الثوابت والسياسات والتوصيات**
- 12 أ. الثوابت
- 13 ب. السياسات
- 13 ت. التوصيات

1. ترحب الحل السياسي في ليبيا مع احتمال قوي لتدخل عسكري عربي

أ. عناصر الحل السياسي

تعتبر وثيقة الاتفاق الليبي في الصخيرات مرجعا يلخص عناصر الحل السياسي حيث تنص على الالتزام بمبادئ ثورة 17 فبراير، الواردة في ديباجة الإعلان الدستوري، والمكرّسة لقيم العدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان، وبناء دولة القانون والمؤسسات، و المؤكّدة على الالتزام بحماية وحدة ليبيا الوطنية والترايبية، وسيادتها واستقلالها، وسيطرتها التامة على حدودها الدولية، ورفض أيّ تدخّل خارجي في الشؤون الداخليّة الليبية.

بنود الاتفاق الليبي

الصيغة النهائية لاتفاق مدينة الصخيرات المغربية في 16 ديسمبر 2015

- 1 تشكيل مجلس رئاسي وطني
رئيس و5 نواب و3 وزراء دولة ممثلين في جميع الفصائل المتنازعة
- 2 تشكيل حكومة وفاق وطني
مقرها طرابلس وولايتها عام واحد وغالبية أعضائها من التكنوقراط
- 3 التزام حكومة الوفاق الوطني بتشكيل لجنة مشتركة من مجلس النواب ومجلس الدولة وحكومة الوفاق الوطني ومجلس الدفاع والأمن القومي للتوافق على مشروع قانون يحدد صلاحيات منصب القائد الأعلى للجيش الليبي
- 4 تحديد صلاحيات مجلس النواب (برلمان طبرق)
يتولى السلطة التشريعية في المرحلة الانتقالية واعتماد الميزانية العامة والرقابة على السلطة التنفيذية وإقرار السياسة العامة المقدمة من الحكومة
- 5 تأسيس المجلس الأعلى للدولة
وهو أعلى جهاز استشاري ويتكون من 120 عضوا ويضم غالبية أعضاء المؤتمر الوطني العام في طرابلس ويتولى إبداء الرأي الملزم بأغلبية مشروعات القوانين والقرارات ذات الصلة التشريعية التي تعتمدهم الحكومة إحالتها إلى مجلس النواب
- 6 تأسيس مجلس أعلى للإدارة المحلية
وهيئة لإعادة الإعمار وأخرى لصياغة الدستور ومجلس الدفاع والأمن
- 7 نزع أسلحة الميليشيات ودمجها ضمن الجيش الليبي الموحد

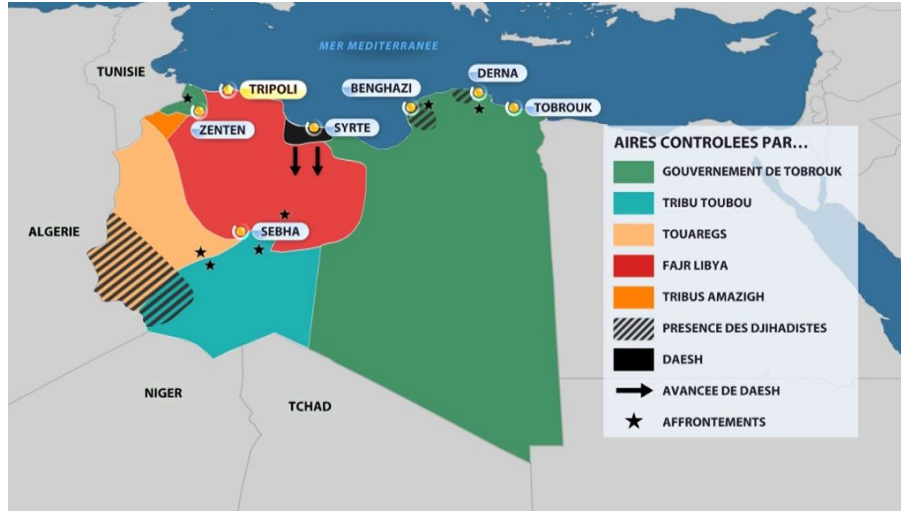
ويمكن تلخيصها في :

- مؤسسات تنفيذية توافقية : حكومة وفاق وطني ومجلس رئاسي وطني
- هيئة تشريعية موحدة : متمثلة في برلمان طبرق
- سيطرة الدولة على عناصر القوة (نزع أسلحة الميليشيات - تقنين صلاحيات القائد الأعلى للجيش)
- تحديد ولاية الحكومة بسنة قابلة للتجديد

ب. دواعي ترجح الحل السياسي

تهديد متصاعد من داعش لكل دول الجوار

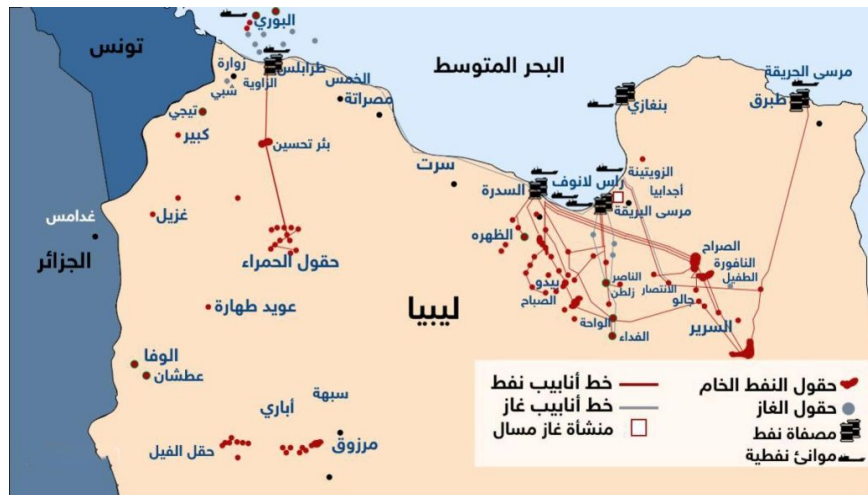
التعزيزات الناتجة عن عودة المقاتلين من الجبهتين السورية والعراقية. والتقاطع مع المجموعات الإفريقية (بوكو حرام..). يحول ليبيا إلى مركز جديد لاستقطاب المقاتلين وقاعدة انطلاق للقيام بعمليات إرهابية في بلدان المغرب العربي وفي جنوب أوروبا...



Source : Quelles sont les forces en présence en Libye – RT (4 janvier 2016)

خطر اتساع سيطرة داعش على مصادر النفط

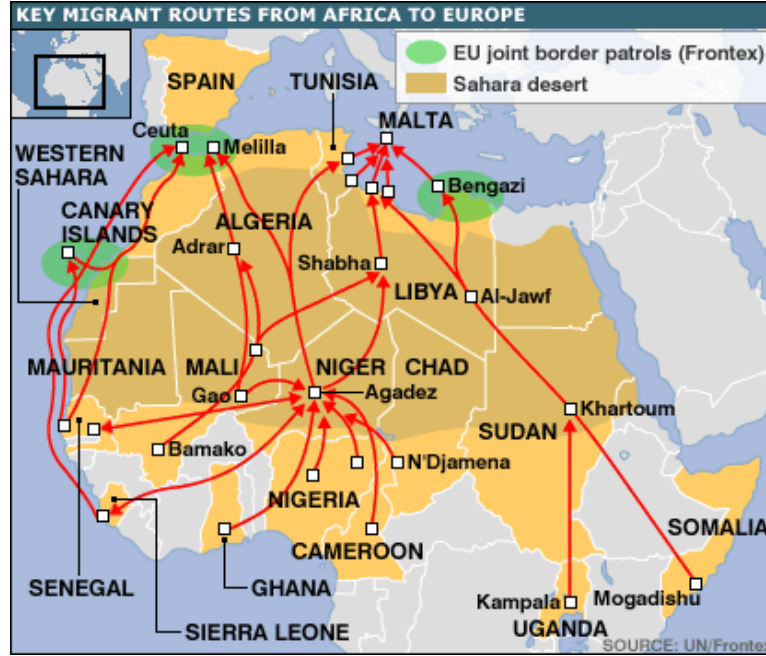
خطر اتساع سيطرة داعش على مصادر النفط (سرت - إجدابيا...) في ظل تواصل انقسام السلطة بين طرابلس وطبرق وما يترتب عنه من انقسام المؤسسة العسكرية والأمنية وخضوعها للخطر الدولي في مجال التسليح.



المصدر: www.3aagel.com

تصاعد الضغط الأوروبي

تصاعد الضغط الأوروبي باتجاه الحل السياسي بسبب تدفق الهجرة غير الشرعية من إفريقيا عبر ليبيا من خلال سيطرة المجموعات الإرهابية ومليشيات التهريب على مسالك الهجرة في جنوب ليبيا (المنطقة الرخوة المنفلتة من سيطرة الدولة) وعلى ميناء سرت.



Source : www.assemblee-nationale.fr

قرار التدخل العسكري الغربي لمقاومة داعش

تبدو عدد من الدول الغربية جاهزة للتدخل جوا وربما أيضا بإرسال قوات لحماية المؤسسات الشرعية (إيطاليا - فرنسا - بريطانيا - الولايات المتحدة الأمريكية) ويقتضي ذلك وجود سلطة شرعية موحدة تطلب دعما عسكريا دوليا ويمثل هذا ضغطا إضافيا على مختلف الأطراف الليبية.

نفاد صبر المواطنين من تعطل الخدمات الأساسية

عبرت احتجاجات المواطنين بصفة مباشرة أو من خلال الفعاليات القبلية عن ضيقهم بتبردي الأوضاع الاجتماعية وخصوصا تعطل الخدمات الأساسية من كهرباء وماء... ونفاد صبرهم من تواصل النزاعات بين المناطق والمليشيات.

شبح الإفلاس في أفق 2018

شبح الإفلاس في أفق 2018 إذا تواصل توقف إنتاج النفط وتصديره بفعل خروج منشأته عن سيطرة الدولة وفي ظل التراجع المتواصل لأسعار النفط مما يرحح تحول عجز الميزانية إلى عجز هيكلية في غياب إصلاحات اقتصادية لتقليل الاعتماد على النفط (تراجع مدخرات البنك المركزي الليبي بما لا يمكن من تغطية عجز الميزانية إلا لمدة سنتين، علما أن حجم الأجور التي تُصرف سنويا في إطار الميزانية يُقدّر بحوالي 25 مليار دولار).

أضف إلى ذلك أن التصرف في أموال الصناديق السيادية (حوالي 100 مليار دولار) واسترجاع الأموال المنهوبة صعب في غياب مؤسسات شرعية وقوية.

ت. التدخل العسكري لم تحدد طبيعته ولا حجمه ولا توقيته

لم يعلن عن قرار سياسي غربي واضح بالتدخل العسكري رغم تكثف الأخبار والمعلومات والتصريحات المؤكدة لهذا الخيار وكذلك تواتر الأخبار عن انطلاق الاستعدادات العملية لذلك.

وفي كل الحالات تبقى سيناريوهات التدخل المحتمل مفتوحة من حيث طبيعته وحجمه وتوقيته.

ث. التدخل له تداعيات مباشرة على تونس يجب الاستعداد لها دون هلع

أيا كان سيناريو التدخل المعتمد فستكون له تداعيات مباشرة على تونس على المستويات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والاستعداد المسبق لها ضروري من أجل الحدّ من مخاطرها والاستفادة من فرصها.

وكل ذلك يستدعي تجنب السقوط في التهويل والهلع ورصد وتدقيق حقيقة المخاطر والفرص.

ج. الاستعداد لا بد أن يندرج في مقاربة شاملة

التعامل مع التدخل العسكري الغربي في ليبيا والاستعداد لمواجهة تداعياته يجب أن يندرج في إطار رؤية وطنية تستهدف تحقيق مصالحنا الإستراتيجية من خلال الدفع نحو إقامة الدولة الليبية.

2. دعم الحل السياسي هو المدخل الإستراتيجي لتونس في معالجة الملف الليبي

أ. مصلحة تونس الإستراتيجية تتمثل في بناء دولة ليبية موحدة

حجر الزاوية في تحقيق المصالح الإستراتيجية لتونس في ليبيا يتمثل في إقامة الدولة الليبية المدنية الإدماجية التي لا تقصي أي طرف يلتزم بالخيار المدني الديمقراطي.

فلا يمكن تصور علاقة سليمة مع الجارة ليبيا إلا في ظل قيام دولة ليبية موحدة وقوية. فهذا الخيار يفتح المجال من جديد لتحقيق مصالحنا الاقتصادية والاجتماعية وفي مقاومة الإرهاب.

ب. من منظور تونسي تواجه ليبيا ثلاثة تحديات كبرى متشابكة

وهذه التحديات هي:

- تحدي سياسي يتمثل في بناء دولة ليبية موحدة
- تحدي اقتصادي يتمثل في تجنّب الانهيار الاقتصادي

تظهر المؤشرات الاقتصادية الليبية ما يلي:

- تراجع إنتاج البترول بأكثر من 40%
- تجاوز عجز الميزانية 55% من الناتج الداخلي الخام
- تجاوز عجز الميزان الجاري 70% من الناتج الداخلي الخام
- تراجع الرصيد من العملة الصعبة إلى حدود 50 مليار دولار (مقابل أكثر من 100 مليار دولار في 2013)

المصدر: آفاق النمو لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – 05 أكتوبر 2015 (البنك الدولي)

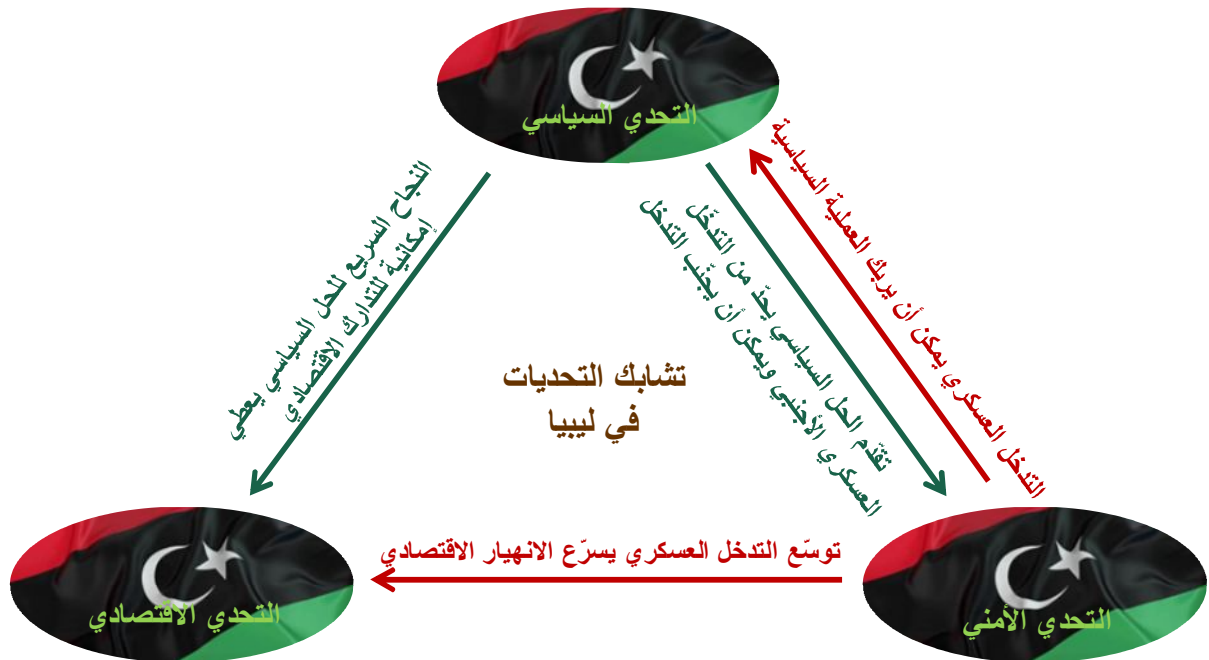
وفي ظل غياب إصلاحات هيكلية للاقتصاد الليبي من أجل تنويعه، وأمام تراجع أسعار النفط المتواصل، يخشى تحول عجز الميزانية إلى عجز هيكلية.

- تحدي أمني له أبعاد ثلاثة:

- مقاومة داعش
- تجنب التدخل العسكري الأجنبي أو على الأقل تحجيمه
- احتكار أجهزة الدولة للقوة والسلاح في علاقة بمختلف الميليشيات والتنظيمات الأمنية والعسكرية

وهذه التحديات الثلاثة متشابكة لا تنفك عن بعضها في فهمها وفي سبل مواجهتها.

ت. ليبيا بين سيناريوهين: إما النجاح السريع للحل السياسي أو الانهيار الكلي والفوضى



مقتضى التشابك أن أي انهيار على مستوى أحد التحديات الثلاثة يؤدي إلى انهيار الدولة كليا

الانطلاق السريع للحل السياسي:

- يضعف مبررات التدخل العسكري ويؤدي إلى تجنبه أو على الأقل الحد منه
- يوفر فرصة لتدارك الاقتصاد وتعافيه، خاصة من خلال عودة إنتاج النفط إلى مستوياته العادية
- يوحد الجهود الوطنية في مواجهة داعش
- في المقابل، تعطل الحل السياسي مع التدخل العسكري:
- يسرّع انهيار الاقتصاد
- يوفر الأرضية المثلى لتمكين الإرهاب وانتشاره
- يفضي إلى انهيار ما تبقى من الدولة والذهاب إلى السيناريوهات الخطيرة من الفوضى أو التقسيم والانهيار الكلي (Enlissement)

من المرجح إذا أن تتطور الأوضاع في ليبيا إما باتجاه الانطلاق السريع للحل السياسي أو الانهيار الكلي والفوضى.

ث. التداعيات المحتملة على تونس في كلا الاحتمالين

السيناريو الأول: الانطلاق السريع للحل السياسي

- هذا السيناريو له انعكاسات إيجابية على المستوى الأمني تتمثل أساسا في:
- قيام جهة رسمية موحدة يتم التنسيق معها في مقاومة الإرهاب
 - إحكام ضبط الحدود ومقاومة التهريب والتسلل المحتمل لشباب تونسي قصد مقاومة التدخل الأجنبي
- وله انعكاسات إيجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي تتمثل أساسا في:
- توفر فرص تجارية واستثمارية وتشغيلية استجابة لحاجات ملحة في مجالات التغذية والأدوية والبناء وغيرها خصوصا بالاستفادة من الصلاحيات المسندة للإدارات المحلية
 - فتح آفاق أمام الخبرات التونسية في قطاعات عديدة مثل السياحة والصحة وغيرها بفضل حاجة ليبيا الملحة لتتبع اقتصادها لمواجهة الانخفاض المتواصل لموارد النفط
 - تعزيز فرص الاستفادة من أموال الجالية الليبية في تونس لتمويل المشاريع الاقتصادية في تونس (إذا توفرت مرونة في الجانب التشريعي)
- مع ضرورة التدارك السريع للسلبات المحتملة والمتمثلة بالأساس في:
- اشتداد المنافسة أمام الصادرات التونسية إلى ليبيا
 - تموقع قوى إقليمية أخرى على حساب تونس (مصر، المغرب، تركيا، الاتحاد الأوروبي...)
 - تأثر مصالح تونس بإدارتها المترددة للملف الليبي في السنوات الأخيرة

السيناريو الثاني: الانهيار الكلي والفوضى

هذا السيناريو له تداعيات كثيرة تتمثل أساسا في المخاطر التالية:

<p style="text-align: center;">المخاطر الأمنية</p>	<ul style="list-style-type: none"> - احتمال استهداف المصالح الأجنبية في تونس من طرف خلايا نائمة (سفارات-شركات...) - تسلل المقاتلين الهاربين من المعارك إلى داخل التراب التونسي - زيادة احتمال مرور الأسلحة عبر الحدود - تزايد خطر الإرهاب وتفاقم الجريمة المنظمة
<p style="text-align: center;">المخاطر الاقتصادية والاجتماعية</p>	<ul style="list-style-type: none"> - تزايد المنافسة غير الشرعية والتهريب - تدهور عائدات التجارة البينية وتقلص فرص الاستثمار في ليبيا - خطر انهيار الدينار الليبي وبالتالي تدني قيمة الاستثمارات في ليبيا ورووس الأموال الليبية في تونس - تفاقم البطالة ومزيد تأزم الوضع الاجتماعي خصوصا في المناطق الحدودية المرتبطة بليبيا - صعوبات وتكاليف احتواء اللاجئين ورعايتهم - تدهور المقدرة الشرائية لليبيين المقيمين في تونس بفعل توقف الجرايات التي تصرفها الدولة الليبية على رعاياها
<p style="text-align: center;">المخاطر السياسية</p>	<ul style="list-style-type: none"> - توتر الشارع التونسي تفاعلا مع سقوط ضحايا مدنيين - استقطاب إضافي في الساحة السياسية التونسية يمكن أن يتحول إلى عنصر توتير للمناخات الداخلية

مع إمكانية الاستفادة من بعض الفرص مثل:

- طلب مزيد الدعم الدولي في مجال اللوجستيك والاستخبارات ومواجهة الحاجيات الطارئة
- ازدياد فرص توظيف الرأسمال الليبي في تونس (مشروطة بمرونة التشريعات)

ج. الاشتغال سياسيا وديبلوماسية على إنجاح الحل السياسي ضرورة إستراتيجية لتونس

تظل ليبيا (إلى جانب الجزائر) عنصرا أساسيا في خدمة مصالح البلاد على كافة المستويات الأمنية والاقتصادية وتمثل إقامة الدولة الليبية المدنية مفتاحا محددًا لتطوير العلاقات مع هذا البلد الشقيق وتحقيق المصالح المشتركة لبلدنا وشعبنا. ولا بد أن يستند بناء وتطوير العلاقات معها إلى إستراتيجية واضحة وسياسات تحين في ضوء التطورات.

3. عناصر التعقيد أمام الحل السياسي

يواجه الحل السياسي تعقيدات كبيرة ومتنوعة يتمثل أخطرها في حضور قوي لأجندات داخلية وخارجية معادية لمبدأ الحل السياسي الإدماجي ويتمثل بعضها الآخر في تعقيدات الاتفاق على مضمون الحل السياسي وكذلك في مستوى تنزيله.

أ. الاعتراض المبدئي على الحل السياسي: الأجندات المضادة

الإرهاب والفوضى

تتقاطع مصالح الإرهاب والتهديب والجريمة المنظمة في انعدام أي حل سياسي يفضي إلى بناء دولة مركزية ومؤسسات أمنية فاعلة إذ تستفيد هذه المجموعات من الانقسامات القبلية والجهوية وغيرها وتعمل بالتالي على تغذيتها.

الخيار غير الإدماجي

يغذيه تدخل أطراف إقليمية نافذة تسعى لإقصاء طيف من مكونات المشهد السياسي الليبي (الإسلاميين) وترفض التمييز داخل هذا الطيف بين من يقبلون بالانخراط في العمل السياسي المدني ومن لا يقبلون.

ب. تعقيدات متعلقة بمضمون الحل السياسي

الانقسامات السياسية والاجتماعية تعيق التوافق

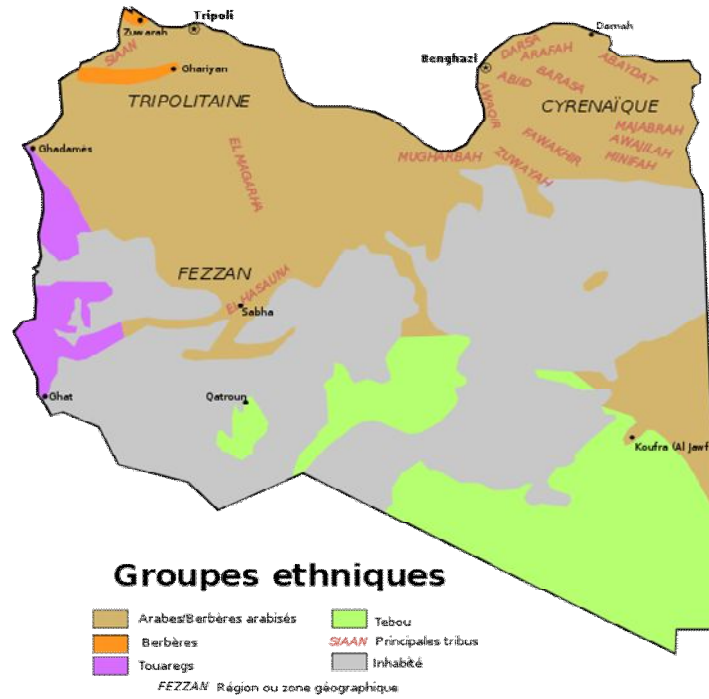
تتعلق أهم الاحترازاات على مضمون الحل السياسي بالقضايا التالية:

- تركيبة الحكومة ومدى تمثيلية الأقاليم فيها
- احتكار الجيش لوظيفة حماية مؤسسات الدولة دون الميليشيات في المرحلة الانتقالية
- بقاء خليفة حفر على رأس المؤسسة العسكرية

الإدماج ضروري لكن معادلته شديدة التعقيد

يقتضي انخراط مزيد من القوى والأطراف في الحل السياسي وإعطاءها ضمانات أو ترصيات مقنعة.

تبدو معادلة الإدماج مع الحفاظ على جوهر الحل السياسي شديدة التعقيد نظرا للاعتبارات القبلية والجهوية التي تقوم عليها هذه الأطراف.



Source : www.wikipedia.org (Libye)

الموقف المتشدد لدار الإفتاء

يتمتع رئيس دار الإفتاء الصادق الغرياني بمكانة خاصة لدى الليبيين، وتتميز مواقفه بالتشدد والمغالاة تجاه الحل السياسي، مما يجعله عنصر تعقيد مهم.

ت. تعقيدات متعلقة بتنزيل الحل السياسي

تحديات بناء أجهزة القوة

بناء الأجهزة الأمنية والعسكرية تعترضه تحديات دقيقة على رأسها:

- مسألة إدماج عناصر الميليشيات المتقاتلة في أجهزة ولاؤها الوحيد للدولة الوليدة
- قضايا التدريب والتسليح بما يؤهل الأجهزة لمواجهة عدو غير تقليدي (المجموعات الإرهابية)

معضلة التوافق حول الدور السياسي للمكونات الثلاثة القبيلة والأحزاب والمؤسسات العامة

يعود جانب من تعثر الفترات الانتقالية السابقة إلى بروز حالة من التنافر بين القبيلة والأحزاب والمؤسسات العامة حول أحقية الدور السياسي مما أدى إلى تعطيل المؤسسات المنتخبة وأجهزة الدولة، فقد شهدت مرحلة ما بعد الثورة تضخما لوزن القبيلة السياسي المعتمد على الميليشيا المسلحة مقابل انقسام المؤسسات العامة وغياب دور فاعل للأحزاب السياسية.

إحدى معضلات تنزيل الحل السياسي تكمن في إيجاد توافق حول الدور السياسي لهذه المكونات الثلاثة

التحديات الاقتصادية والاجتماعية العاجلة

وهي تعني خصوصا المجال الغذائي والصحي وإعادة الإعمار وعودة اللاجئين. تضغط هذه التحديات المعيشية التي غدتها سنوات طويلة من المعارك والانقسام على المسار السياسي ويخشى أن تربكه.

المصالحة الوطنية وإعادة بناء الثقة

وهو تحدي أساسي أمام نجاح المسار السياسي يتطلب توافقات وتنازلات وترضيات من أجل تجاوز جراح ما قبل الثورة وما بعدها وإعادة بناء الثقة بين أبناء الشعب الواحد.

التدخل العسكري الدولي

سيكون استجابة لطلب حكومة التوافق الجديدة في إطار دعمها في مواجهة المجموعات الإرهابية وخصوصا داعش. ويمكن أن يشكل هذا التدخل العسكري عامل التحام بين المجموعات الإرهابية وكل الرافضين للحل السياسي تحت عنوان الدفاع عن السيادة ورفض "العدوان الأجنبي" وخصوصا الغربي إذا فشل المسار السياسي في إدماج أوسع الأطراف والجهات.

ث. استخلاصات متعلقة بتعقيدات الحل السياسي

يواجه الحل السياسي معاداة مبدئية من قوى نافذة محلية وإقليمية تهدد نجاحه. كما تعترضه تعقيدات كبيرة عند بلورته أو في مستوى تنزيله. وبالتالي فالوصول إلى إقامة مؤسسات الدولة الليبية سيكون معقدا ومعرضا للانتكاس وآجاله قابلة للتمدد. كل ذلك يؤكد الحاجة إلى متابعة متواصلة لتطورات المسار من أجل استباق التداعيات والمخاطر والاستفادة من الفرص وحسن التكيف معها خدمة لمصلحة بلادنا.

4. إدارة الملف الليبي: الثوابت والسياسات والتوصيات

أ. الثوابت

- يجدر التذكير بالثوابت التالية للسياسة الخارجية التونسية²:
- الالتزام بالشرعية الدولية واحترام قراراتها ومقتضياتها
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وإقامة العلاقات على أساس الاحترام المتبادل

² كما وردت في وثيقة "مركز جسور" تحت عنوان "الحاجة الأكيدة إلى ترتيب جديد للعلاقة بين السياسة الخارجية والأولويات الوطنية" (أكتوبر 2015).

ب. السياسات

بناء إستراتيجية واضحة لتعزيز العلاقات الثنائية

وتقوم على اعتبار ليبيا (إلى جانب الجزائر) عنصرا أساسيا في خدمة مصالح البلاد، وركنا محددًا في نجاح بلادنا في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

دعم بناء الدولة الليبية الإدماجية

وتمثل إقامة الدولة الليبية المدنية الإدماجية مفتاحا أساسيا لتطوير العلاقات مع هذا البلد الشقيق وتحقيق المصالح المشتركة لبلدنا وشعبينا، ذلك أن إدماج كل القوى والفئات الملتزمة بالخيار المدني الديمقراطي شرط لتحقيق استقرار ليبيا وتصلح شعبها.

رفض التدخل العسكري الأجنبي

أثبتت كل التجارب الحديثة (ليبيا في 2011 - العراق - اليمن...) النتائج الكارثية للتدخل العسكري الأجنبي خصوصا في مجال توفير أرضية مناسبة لاستقطاب المجموعات الإرهابية، وكذلك إرباك دول الجوار.

تعزيز التعاون والتنسيق في مقاومة الإرهاب والتفريب ومراقبة الحدود

المراهنة على الإصلاحات الاقتصادية الليبية وحتمية التنوع الاقتصادي والتهيؤ لذلك

يفرض الانهيار المتواصل لأسعار النفط على ليبيا (كما كل الدول النفطية الأخرى) ضرورة القيام بإصلاحات كبرى والتنوع في هيكلتها اقتصاديا. ويفتح ذلك آفاقا مهمة للاقتصاد التونسي للمساهمة بقوة في هذه التحولات بما يعود بالفائدة على البلدين.

ويقتضي ذلك التهيؤ المناسب للاستفادة من هذه المرحلة: إعداد الخطط والمقترحات، تأهيل القطاعات المعنية، تأطير الجهود بما يخدم المصالح الوطنية...

التنسيق الكامل مع الجزائر وكل الأطراف المعنية بالملف الليبي

ويمثل ذلك إحدى مفاتيح النجاح الأساسية في المرور بليبيا إلى الوضع المناسب لاستقرارها وفي خدمة مصالح كل دول الجوار (الجزائر، مصر، المغرب، تشاد، النيجر...). فيجب عدم الاستهانة بهذا التنسيق للحد من بعض التدخلات الإقليمية والدولية التي قد تخدم أجندات لا تناسب مصالحنا الوطنية.

ت. التوصيات

ضرورة الاشتغال على مجموعة من الملفات استباقا للتداعيات

يتأكد الاشتغال على مجموعة من الملفات الأساسية الملحة استباقا للتداعيات التي ستننتج عن سيناريوهين اثنين:

1. سيناريو الانطلاق السريع للحل السياسي

- حاجيات السوق الليبية العاجلة: تحديدها كما وكيفا (التغذية - الصحة - إعادة الإعمار - التعليم...)
- وتأهيل القطاعات المعنية بالاستجابة لها (برمجة الإنتاج المحلي في ضوءها - أشكال الدعم الحكومي للقطاعات المعنية...)
- بما لا يخلّ بالتوازنات الداخلية
- **توجهات الإصلاح الاقتصادي الليبي وتنويعه:** (التأثير في ذلك-التهيؤ لذلك في مجالات الاستثمار والتشارك وتوفير الكفاءات واليد العاملة...)
- **المقاتلون العائدون،** وهو ملف عاجل ويحتاج صياغة مقارنة متكاملة لكيفية التعامل مع هؤلاء العائدين على مستوى الإجراءات الأمنية والقضائية وغيرها.

2. سيناريو الانهيار الكلي والفوضى

- **تعزيز الأمن الداخلي** لمزيد التوقي من العمليات الإرهابية
- **إحكام ضبط الحدود**
- **إدارة ملف اللاجئين**
- **الأوضاع الاجتماعية في المناطق الحدودية** وخصوصا في الجنوب التونسي
- **بلورة موقف وطني توافقي** تجاه الوضع الليبي يحتكم إلى الثوابت الوطنية في السياسة الخارجية ويحكم مقتضيات مواجهة التحديات الوطنية المتوافق حولها

وضع خطة اتصالية والالتزام بضوابط في التناول الإعلامي

- **تعزيز التواصل مع الشعب من خلال وضع خطة اتصالية لتوضيح المقاربة الوطنية للملف الليبي**
- **التأكيد على مراعاة مجموعة من الضوابط في التناول الإعلامي واحترام الشعب الليبي وتقدير الأوضاع الاستثنائية التي يمر بها حتى لا يقع الإضرار بالعلاقات الاستراتيجية بين البلدين والشعبين.**

اقترح هندسة جديدة لإدارة الملف

يتضمن الاقتراح:

- **إنشاء وحدة يقظة خاصة بليبيا مهمتها:**
 - **المتابعة اليومية للتطورات المتعلقة بالملف الليبي وتحليلها وتحديد أو تعديل طيف المخاطر والفرص**
 - **الانتباه مبكرا إلى المؤشرات الأولية (signaux faibles) قبل تحولها إلى مخاطر**
 - **تحيين أسبوعي لمؤشرات التهديدات وإمكانيات حدوثها وضبط الحد الذي يستدعي إطلاق الخطط المعدة مسبقا لمواجهتها**
- **تشكيل إطار استشاري ضيق خاص بليبيا ملحق برئاسة الجمهورية**
 - **تركيبته:** يتشكل من عدد محدود من الشخصيات القادرة على تقديم المشورة في الملف الليبي
 - **مهمته:** تقديم المشورة والإسناد لرئيس الجمهورية